مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة
MOHAMMED BIN RASHID AL MAKTOUM KNOWLEDGE FOUNDATION

كتـــاب في دقـــائق
2017

ملخصات لكتب عالمية تصدر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

أموال وأحوال

كيف يتعلَّم الاقتصاد من العلوم الإنسانيَّة

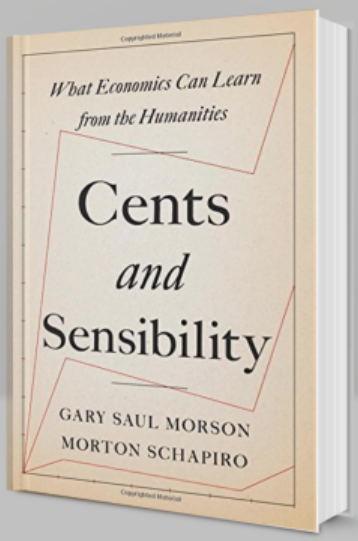

تأليف
جاري ساول مورسون
مورتون شابيرو

137

الرعـاة
شريك استراتيجي
الإمـــارات للحلـــول العقـــاريـــة
www.eres.ae
DU ADVENT
QINDEEL EDUCATIONAL قنديل التعليمية
www.qindeel-edu.ae
بالعربي
إحدى مبادرات مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

في ثوانٍ...

يسرُّني أن أعودَ إليكم مع أعدادِ هذا الشهر؛ شهر الوحدة والإنجازات، مع الذكرى السادسة والأربعين على وحدة الوطن وتلاحم الشعب مع قيادته، ومع تقدُّم دولتنا الذكية في مراتب التنافسية العالمية، واحتلال المراكز الأولى في مجالات التميز الحكومي والمؤسسي ومؤشرات التنمية والسَّعادة، ونحن نقدِّمُ إليكم ملخصات أفضل الكتب العالمية الرائدة.

في ملخَّص كتاب: «اسلُك الطريق الصحيح: كيف نأخذ بالأسباب المدهشة التي تقودنا إلى النجاح» يؤكِّدُ المؤلف «إريك باركر» أنَّ القادة نوعان: عاديون واستثنائيون،حيث يسلك القادة العاديون القنوات الرسميَّة ويحصلون على الترقيات ويلتزمون بالقواعد ويُلبُّون التوقُّعات. أمَّا القادة الاستثنائيون فهم الذين يسلكون طرقاً غير مألوفة، ويستثمرون الفرص، ويفاجئون العالم بإنجازات غير مسبوقة، ويتخذون قرارات غير متوقَّعة، ولذلك فهم الذين يصنعون الفارق من خلال أفكارهم المتحرِّرة، فيقودون مجتمعاتهم ومؤسَّساتهم إلى آفاق أوسع من الفرص، ولا سيِّما في ظلِّ اقتصاد العولمة شديد التنافسيَّة. وهؤلاء هم القادة المبادِرون والإيجابيُّون والمؤثِّرون.

وفي ملخَّص كتاب: «أموال وأحوال: كيف يتعلَّم الاقتصاد من العلوم الإنسانيَّة» يُسبغ المؤلفان «جاري ساول مورسون، ومورتون شابيرو» نظرةً إنسانية جديدة على علم الاقتصاد؛ لأنَّ غرسَ المنهج الإنساني في الاقتصاد يجعلُ نماذجَه أكثرَ واقعيَّة، وتوقُّعاته أكثرَ دقَّة، وسياساته أكثر فاعليَّة وعدلاً. وهذا يعني أنه يمكن للاقتصاد أن يستفيدَ من فهم سلوك الناس واحترام فلسفاتهم الأخلاقية، ومن الفهم العميق لمعنى ودور الثقافة. ولكي نكونَ عمليين وعلميين أيضاً، فالمطلوب هو أن يستفيدَ الاقتصاديُّون من هاتين الفكرتين من دون أن يتخلَّى الاقتصاد عن إنجازاته العظيمة، وعبر علم اقتصاد إنساني؛ يسمح لكلِّ مجال بالحفاظ على سماته المميَّزة. ويدير حواراً بين علمين اجتماعيين ومجالين كنَّا نعتبرهما نهجين مختلفين للمعرفة. ومع بدء مثل هذا الحوار الأخلاقي والخلَّاق، فإنَّ المزيد من الأفكار الجديدة والإبداعات المفيدة ستفاجئنا وتُلهمنا في رحلتنا لمواكبة المستقبل واستشرافه.

وفي ملخَّص كتاب: «الأمن الإلكتروني والحروب الإلكترونيَّة: دليلٌ أساسيٌّ لما عليك معرفته» يؤكِّدُ المؤلفان «بي دبليو سينجر، وألان فريدمان» أنَّ مشكلات الحروب الإلكترونية وأمن المعلومات ليست فنيَّة وتقنيَّة فقط، بل هي في منشئها مشكلاتٌ تنظيميَّةٌ وقانونيَّةٌ واقتصاديَّةٌ واجتماعيَّةٌ، ولكنَّ المهمَّ أنَّنا عندما نفكِّر في الأمن المعلوماتيِّ، يجب أن نعرفَ شروطَه ونفهمَ حدودَه؛ لأنه يُكلِّف مالاً ووقتاً وإمكانات وحريَّات كذلك. ولهذا فإننا نحتاجُ إلى استجابات مرنة ومتنوعة لنواجهَ المخاطرَ التي تتهدَّدُ السِّريَّة والإتاحة والمرونة والسلامة، ولا سيما أنَّ الأمنَ المُطلقَ ليس له وجودٌ، فلا يوجدُ حلٌّ سحريٌّ يقي من جميع المخاطر. وهنا يبرزُ دورُنا وتتجلَّى مسؤوليَّتُنا كمواطنين مبادرين في العالم الافتراضي، والعالم الواقعي على حدٍّ سواء.

جمال بن حويرب
المدير التنفيذي لمؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة

الاقتصاد الإنساني

تعدُّ القصص وفنون الرواية دعامة أساسيَّة للعلوم الإنسانيَّة، ولكنَّها ليست كذلك بالنسبة إلى علم الاقتصاد. ومع ذلك، فإنَّ غرس المنهج الإنساني والمشاعر في علم الاقتصاد يجعل نماذجه أكثر واقعيَّة، وتوقُّعاته أكثر دقَّة، وسياساته أكثر فاعليَّة وأكثر عدلاً. ونعتقد أنَّ علم الاقتصاد يمكن أن يستفيد من خلال وضع طرق تفكير رئيسَّة في الاعتبار، وتشجِّعها قراءة الروائع الثقافيَّة. وباختصار: يمكن أن يستفيد علم الاقتصاد من فهم سلوك الناس على نحو أفضل.

وهناك مجالان يُمكن للعلوم الإنسانيَّة أن تُكمِل فيهما علم الاقتصاد: الفهم الأفضل لدور الثقافة، والاحترام الحقُّ للأخلاقيَّات بكلِّ تعقيداتها.

- بالنسبة إلى الثقافة، فإنَّ الاقتصاد يواجه صعوبات في التعامل معها حيث لا يمكن تحويلها إلى معادلات رياضيَّة. فالناس ليسوا كائنات حيَّة تُصنع ثمَّ تُؤطَّر وتضاف إليهم ثقافة ما؛ فهم كائنات ثقافيَّة منذ البداية. ومن المؤكَّد أنَّ الاقتصاديِّين ليسوا الوحيدين الذين يعاملون الثقافة كشيء إضافي بدلاً من كونها شيئاً أساسياً، فبعض الفلسفات السياسيَّة تفعل ذلك أيضاً. وسواء أكنَّا نتحدَّث عن الاقتصاد التقليدي أم الاقتصاد السلوكي، فإنَّ إغراء النظريَّات والنماذج التي يمكن اختزالها في صورة معادلات، يجعل فكرة أنسنة الثقافة جذَّابةً على نحو خاص.
- وثانياً، ينطوي علم الاقتصاد على مسائل أخلاقيَّة لا يمكن اختزالها. وكثيراً ما يُدخِل الاقتصاديُّون المخاوف الأخلاقيَّة في نماذجهم بمفاهيم مثل «سعر السوق العادل»، والتي تُعامَل فيها المسائلُ الأخلاقيَّة المرفوضة باعتبارها شراً لا بدَّ منه وحتميَّات لا يمكن تجنُّبها. وكما يرى بعض المفكِّرين؛ يمكن معالجة هذه المسائل في سياق النظريَّات الأخلاقيَّة المختلفة. وغالباً ما تستدعي هذه المسائل وجهة نظر مختلفة يمكن تعلُّمها على نحو أفضل من خلال الروايات الواقعيَّة الرائعة.

يستطيع الاقتصاديُّون الاستفادة من هاتين الفكرتين من دون أن يتخلَّى الاقتصاد عن إنجازاته العظيمة، وذلك من خلال «علم الاقتصاد الإنساني»، الذي يسمح لكلِّ مجال بالحفاظ على سماته المميَّزة. وهنا سيدير علم الاقتصاد الإنساني حواراً بين علم الاقتصاد والعلوم الإنسانيَّة، وهو حوار بين مجالين كنَّا نعتبرهما نهجين مختلفين للمعرفة.

قوَّة المنهج الاقتصادي وحدوده

الحالة الأولى: طريقة تحسين التعليم العالي الأمريكي

يعدُّ التعليم العالي في الولايات المتحدة عملاً تجارياً مربحاً؛ حيث يعمل فيه ما يقرب من خمسة آلاف «مؤسَّسة» (الكليَّات والجامعات العامَّة والخاصَّة، الممتدَّة لأربع سنوات ولسنتين الهادفة وغير الهادفة إلى الربح)، مع 21 مليون «عميل» (الطلاب الجامعيِّين وطلاب الدراسات العليا وطلاب المدارس المهنيَّة). ويبلغ إجمالي إيرادات هذا القطاع 500 مليار دولار، ويشكِّل نحو 3 في المائة من إجمالي الناتج المحلِّي في الولايات المتحدة، لكنَّه ليس مجرَّد عمل تجاري، فهو يعكس المُثل العليا لأقوى دولة في العالم. فعندما يتحدَّث رؤساء الجامعات وأساتذتها في الشأن العام، فإنَّهم يتحدَّثون باعتبارهم أرقى العقول والبوصلة الأخلاقيَّة للبلاد. ويمكن تناول مشكلات التعليم العالي على نحو اقتصادي فقط، والتعامل معها على نحو أسمى باستخدام نهج اقتصادي وإنساني أيضاً، لأنَّ الاقتصاد وحده سيؤدِّي إلى سياسات رديئة ومعضلات غير قابلة للحل.

مَن يعلِّم طلاب الجامعات؟

انخفض دور التعيين الدائم في التعليم العالي الأمريكي كثيراً في العقود الأخيرة. ففي عام 1975، كان 57 في المائة من أعضاء هيئة التدريس (باستثناء طلاب الدراسات العليا) ضمن نظام التعيين الدائم. وبحلول عام 2011، انخفضت النسبة إلى 29 في المائة. ويتوقَّع المراقبون أن يتقلَّص نصيب أعضاء هيئة التدريس الدائمين إلى ما بين 15 و20 في المائة تقريباً، مع اقتصار التعيين الدائم على الجامعات العامَّة والخاصَّة الرائدة في البحث العلمي، وأغنى كليَّات الفنون الحرَّة.

لنظام التعيين الدائم عدد من المزايا، لأنَّ عضو هيئة التدريس الذي يكون مرتبطاً بعلاقة طويلة الأمد مع المؤسَّسة التعليميَّة يتبنَّى رؤية ويعمل من منظور طويل الأجل لمصلحة المؤسَّسة، والدأب لتحقيق أهدافها. كما يسمح للأساتذة أن يتبنَّوا ما يعتبره الكثيرون آراء سياسيَّة مضادة. علاوة على ذلك، فإنَّه يخلق نوعاً من الولاء الذي يجعل الأساتذة على استعداد للعمل والحفاظ على المؤسَّسة، مع تحسين جودة التدريس. وفي حين أنَّ لكل هذه الاعتبارات أهمِّيتها الواضحة، في تقييم أثر إلغاء التعيين الدائم لأساتذة الجامعات، فإنَّنا نركِّز على العامل الأخير وما يترتَّب عليه من نتائج تعليميَّة يمكن قياسها مباشرةً: فهل يتعلَّم طلابُ الجامعات الذين يُدرِّس لهم أعضاءُ هيئة التدريس المؤقَّتون، مثلما يتعلَّم مَن يدرسون على أيدي أساتذة دائمين؟

تقدِّم دراسة شارك فيها الخبير الاقتصادي «مورتون شابيرو» أوَّل دليل ضمن بيئة البحث الجامعي يتعلَّق بآثار التعلُّم الجامعي، وعلى وجه التحديد، الدروس الأولى التي تلقَّاها الطلاب المستجدُّون في الفصل الدراسي الأول في ثمانية أفواج من الطلاب في جامعة «نورث وسترن». وقد تضمَّنت هذه الاستراتيجيَّة التجريبيَّة مراقبة ما إذا كان الطلاب خلال الفصل الدراسي الأوَّل، والذين درسوا علم الاقتصاد التمهيدي – على سبيل المثال – من خلال عضو هيئة تدريس دائم، والعلوم السياسيَّة التمهيديَّة مثلاً مع عضو هيئة تدريس مؤقَّت (1) من الممكن أن يختاروا مادة ثانية في العلوم السياسيَّة، أكثر نسبيّاً من اختيار مادة أخرى في علم الاقتصاد(2)، وما إذا كان من المُحتمل أن يكونَ أداء الطلاب أفضل على نحو غير متوقَّع في صفِّ العلوم السياسيَّة، من أدائهم في صفِّ علم الاقتصاد، بشرط الالتحاق بمزيد من الصفوف الدراسيَّة في كلا المجالين. كانت إجابة كلا السؤالين هي «نعم» مدوِّية. فقد تفوَّق أعضاء هيئة التدريس المؤقَّتين والأعضاء غير المتفرِّغين على الأساتذة المعيَّنين بشكل دائم. فماذا سيترتَّب على نتائج هذه الدراسة؟

هل يعامل أعضاءُ هيئة التدريس المؤقَّتون الطلاب بشكل أفضل؟

القاعدة الأساسيَّة هي أنَّ أعضاء هيئة التدريس المؤقَّتين الذين يعملون بدوام كامل يعلِّمون ضعف ما يُعلِّمه أعضاء هيئة التدريس الدائمون. ونادراً ما يتمكَّن أعضاء هيئة التدريس المؤقَّتون من الاستفادة من العلاوات الإضافيَّة المتاحة لزملائهم المعيَّنين، مثل إجازات التفرُّغ، وبدلات السفر، وما شابه ذلك. ولعلَّ أكبر مصدر للتنافس هو أنَّ أعضاء هيئة التدريس المعيَّنين بدوام كامل يحصلون على أكثر من ضعف الراتب الذي يحصل عليه الأعضاء المؤقَّتون الذين قضوا عدد سنوات مماثلة في التدريس الجامعي.

والسؤال هو: إذا كان هذا النظام ناجحاً، فلماذا نغيِّره إذاً؟

المرجَّح أنَّ الطلاب لا يدركون ما إذا كان عضو هيئة التدريس المفضَّل لديهم معيَّناً أم مؤقَّتاً. ولكن إذا كان النظام الحالي هو الأفضل، فلماذا لا تروِّج الكليَّات والجامعات لفضائل معلِّميها المحترفين في الكتب والمواقع الإلكترونيَّة والجولات التعريفيَّة في الحرم الجامعي؟ والجواب هو أنَّ هناك مشكلة في الشفافية، فالكليَّات تحرص على ذكر نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب، ولكنَّها تغفل الإشارة إلى نسبة المواد والمناهج الجامعيَّة التي يُدرِّسُها أعضاء هيئة تدريس مؤقَّتون. وبهذا فقد أظهرت دراساتنا التجريبيَّة أنَّ أعضاء هيئة التدريس غير الدائمين يقدِّمون أفضل برامج وعمليَّات التدريس، رغم كونهم غير مشهورين، ممَّا يعني أنَّ الأساتذة غير المتفرِّغين يبذلون جهداً أكبر ليحصلوا على شرف التعيين، الأمر الذي قلَّما يحدث كما تشير الإحصاءات.

وخلاصة القول: إنَّ التعليم العالي هو نشاط اقتصادي، وإنَّ أول ما يفكر فيه المستثمرون والداعمون والأساتذة المدرِّسون هو الرواتب والمسمَّيات الوظيفيَّة وظروف العمل والمكافآت الملموسة، فغالباً ما تكون الأمور الماديَّة أكثر أهمِّيَّة من المُحاضِر والباحث، ممَّا يدفع بالأساتذة المتميِّزين إلى التحوُّل للأعمال الحرَّة، وتقديم الاستشارات، وإجراء البحوث لصالح المؤسَّسات، وحضور المؤتمرات، بدلاً من التعامل والتفاعل المباشر والتوجيه الإرشادي المؤثِّر في الطلاب الجامعيِّين، ممَّا يعني أنَّ التعليم يفقد وظيفته لصالح نشاطات اقتصاديَّة تحقِّق عائداً سريعاً بدلاً من العائد المستقبلي الذي يضمنه التعليم العالي الراقي. فعندما يتعارض الإنصاف مع السعي إلى تحقيق الكفاءة، فإنَّ التفكير الاقتصادي البحت لن يؤدِّي إلى أفضل نتيجة. بينما تؤكِّد العلوم الإنسانيَّة، أنَّ التدريس نشاط إنساني يحتاج إلى أداء فعَّال ومتميِّز، لأنَّه ليس مجرَّد نقل معلومات يكون فيه المدرِّس هو المرسِل، والطالب هو المستقبِل؛ بل هو نموذج مقنَّن لطرق متنوِّعة ومتكاملة من التفكير الحرِّ الذي يجب على الأساتذة تطويره في بيئاتهم العلميَّة لو توافر القدر الكافي من الشفافية.

تخصيص الدعم الحكومي

كانت السنوات الأخيرة سنوات عصيبة بالنسبة إلى التعليم العالي العام. فقد انخفضت النسبة التي كان يحصل عليها من نفقات الدولة من 7 في المائة إلى حوالي 5 في المائة، أي ما يساوي نحو 30 مليار دولار سنوياً. والسؤال المطروح هنا هو: كيف يمكن للدول أن تتخذ قرارات صعبةً بشأن تحديد كليَّاتها وجامعاتها العامَّة التي تستحقُّ أكبر قدرٍ من الدعم على نحوٍ أفضل؟ ولأنَّ المبادئ الأساسيَّة للاقتصاد تركِّز أولاً وأخيراً على تخصيص الموارد، فماذا لو كانت المعايير الاقتصاديَّة وحدها – وإن كانت مفيدة – غير كافية لاتخاذ قرارات تمويل التعليم؟

تنقسم نظم التعليم العالي في الولايات المتحدة إلى عدَّة طبقات. فهناك المؤسَّسات «الرائدة»؛ مثل الجامعات البحثيَّة الكبرى وذات السمعة الدوليَّة، وهناك كليَّات المجتمع التي تقدِّم درجات أعلى من الدرجات التعليميَّة المتوسِّطة، وتخدم في كثير من الأحيان الطلاب الأقل ثراءً والأقل استعداداً من الناحية الأكاديميَّة. وبين هاتين الفئتين نجد الكليَّات والجامعات الإقليميَّة التي تمتدُّ مدَّة الدراسة فيها لأربع سنوات، والتي لا تحصل على الدعم الكافي لأنَّها غير مشهورة.

يقترح الاقتصاديُّون توفير المال لزيادة الالتحاق بالكليَّات إلى أقصى حدٍّ ممكن. ومع قياس هذه النتيجة من منظور الكفاءة، فإنَّ القرار يصبح بسيطاً: وهو دعم كليَّات المجتمع المتوسِّطة بسخاء، حيث يوجد الطلاب الأكثر احتياجاً إلى الدعم مقابل الرسوم الدراسيَّة المرتفعة.

فإذا وقع التخفيض الحكومي للتمويل على الجامعات الرائدة والمشهورة في الولاية، فإنَّ معظم هؤلاء الطلاب سيجدون وسيلة لتحمُّل هذه الزيادة. ولكن إذا رُفِعَت المصاريف الدراسيَّة في الكليَّات المتوسِّطة، فإنَّ كثيراً من هؤلاء الطلاب سيتركون التعليم العالي نهائياً. ومرَّة أخرى نسأل: ما الذي يستحقُّ الدعم وإلى أين يجب أن يتوجَّه الدعم يا ترى؟ وفي أيِّ نطاق يجب أن نحاول زيادة الفاعليَّة؟ نعم، الالتحاق بالجامعات مهم، ولكنَّ التفوُّق والتميُّز التعليمي مهم أيضاً. فالولاية التي تقلِّص تمويل جامعتها الرائدة من أجل توزيع مواردها على نطاق أوسع، قد ينتهي بها المطاف بخسارة «أفضل» جامعاتها وأكثرها بريقاً. لا سيَّما أنَّ أبحاث الجامعات الكبرى تتوجَّه إلى تحسين حياة البشر في ولايتها أولاً، كما أنَّ تعليمها يُلهِم القادة، وسمعتها تلهم طلاب الدراسات العليا والمتخصِّصين من جميع أنحاء العالم. فهل من الحكمة التخلِّي عن كلِّ هذا؟ الحقيقة أنَّ علم الاقتصاد يواجه مأزقاً واضحاً أمام هذه المعضلة. ومن المرجَّح أن تخفيض الإنفاق الحكومي سيتمُّ تعويضه بزيادة الأعباء الماليَّة والرسوم الدراسيَّة على الطلاب. وكلَّما كانت الكليَّة مرموقة على نحوٍ أكبر، فقدت أكثر من حيث سمعتها وتميُّزها، لا سيَّما إذا ما تخلَّت عن رعاية الأبحاث التي لا تُجرى أبداً في الكليَّات المجتمعيَّة والمحليَّة المتوسِّطة. وهكذا يتضح أنَّ الاعتبارات الاقتصاديَّة لا تكفي وحدها لبناء جامعات عظيمة، بسبب انعكاسات قرارات حرمان الجامعات من التمويل على المجتمع المحلِّي والإقليمي والوطني أيضاً. ففي حين يمكن إعادة بناء وتطوير كليَّة جامعيَّة صغيرة أو متوسِّطة عندما تتوافر الأموال الكافية، لا يمكن إعادة بناء وتطوير مؤسَّسة علميَّة وبحثيَّة مرموقة كبيرة في مستوى جامعة إقليميَّة أو دوليَّة بسهولة.

ما يمكن وما لا يمكن لعلماء الاقتصاد تعليمه بشأن الأخلاق

الحالة الثانية: تجارة الأعضاء

هناك العديد من القضايا الأخلاقيَّة المهمَّة التي غالباً ما تتجاهلها التحليلات الاقتصاديَّة المرتكزة على التفضيلات والأولويَّات الاقتصاديَّة أكثر من القيم. ومن هذه القضايا حقُّ الإنسان في أن يتمتَّع بالأشياء التي تؤذي أخاه الإنسان، سواء الآن أو في المستقبل؟ وهذا ما يقودنا إلى الدراسة التي شارك في إعدادها «جاري بيكر» ونشرها بعنوان: «المال مقابل الكُلى: معضلة سوق بيع الأعضاء».

أحد جوانب هذه الدراسة يكتسب أهمِّية خاصَّة؛ لأنَّ الكُلى تختلف عن بقيَّة الأعضاء مثل القلب والكبد؛ إذ يمكن للإنسان التبرُّع بإحدى كليتيه ويبقى على قيد الحياة. وهذه ثلاثة مقترحات مختلفة لسياسة بيع الكلى:

1. يسمح لك ببيع كليتيك – أو أي عضو آخر من جسمك – بعد وفاتك على أن يتلقَّى ورثتك المقابل المادي.
2. يسمح لك ببيع إحدى كليتيك وأنت على قيد الحياة، وتحصل على المقابل بنفسك، مع افتراض أنَّ الكلية المتبقِّية كافية لضمان بقائك على قيد الحياة.
3. يسمح لك ببيع أي عضو تختاره، مع دفع المقابل المادي لورثتك حيث إنَّ إزالة هذا العضو من جسدك ستؤدِّي إلى وفاتك.

من المنظور الاقتصادي فإنَّ الممارسات التجاريَّة السائدة يمكن أن تدعم الخيارات الثلاثة، بما في ذلك الخيار الثالث. فماذا لو كان الشخص يحتضر على أيَّة حال (مثلاً، جرَّاء إصابته بورم في المخ غير قابل للعلاج)؟ هل من حقِّ المجتمع وفلسفات الأخلاق أن تغمطه حقَّه في توفير الأموال لتعليم أولاده إذا أراد أن يبيع قلبه السليم في السوق

الحرَّة؟ فمن ناحية، فإنَّ بيع الكلى ينقذ أرواح الكثير من المرضى، لأنَّ عدد الأشخاص الذين يعانون ويموتون وهم ينتظرون توفير كلية، بينما هناك فقراء مستعدُّون لبيع كلاهم بمقابل مادي، وهم يعرفون أنَّهم سيعيشون حياة عاديَّة بكليَّة واحدة، فهل من حقِّنا منع إبرام هذه الصفقة؟

من منظور العلوم الإنسانيَّة، فإنَّ قضيَّة بيع الأعضاء تثير تساؤلات أخلاقيَّة حقيقيَّة، ولا نقصد هنا أنَّ هذا الأمر خطأ بالضرورة، لأنَّ المسائل الأخلاقيَّة معقَّدة جداً. فلو سُمِح لهذه المعاملات بالحدوث، فإنَّها يمكن أن تقلِّل من قيمة إحساس المجتمع بمعنى أن تكون إنساناً. فالمرء لا يملك جسده بنفس طريقة امتلاكه لسيارته؛ فالسيَّارة شيء مكتسب ولك حريَّة التخلُّص منها دون أن تتغيَّر ماهيتك. ولكنَّ جسمك ليس شيئاً تملكه، لأنَّك أصلاً لم تكتسبه، ولأنَّ جسمك هو «أنت»، أو على الأقل لا يمكن فصله عنك. ولصياغة هذه الفكرة بلغة الاقتصاد نقول إنَّ تجارة الأعضاء تنطوي على سمة سلبيَّة خارجيَّة، وهي وجود قسوة أخلاقيَّة للمجتمع. فإذا كنَّا سنعتاد التفكير بالجسم كملكيَّة مثل أي ملكيَّة أخرى والتفكير في الناس كمجموعة من الأجزاء والأعضاء ذات القيمة الاقتصاديَّة. فسيشكِّل هذا - عاجلاً وليس آجلاً - وجهة نظرنا حيال جميع المسائل الأخلاقيَّة. فهل يمكننا حقاً بعد ذلك أن نحترم الإنسان ونحن نعامله كأجزاء قابلة للتسويق؟

تكمن مزايا سوق الأعضاء في حياة من سننقذهم على الفور، وتكمن مساوئها في الحطِّ من قدر الإنسانيَّة والعواقب المروِّعة التي ستترتَّب على ذلك. فما الحل؟ من الصعب الإجابة، ومع ذلك فإنَّ فلاسفة العلوم الإنسانيَّة يتذرَّعون بأنَّه مهما كانت الإجابة، فإنَّ الاقتصاد لا يستطيع أن يقدِّم لنا ذلك المنشود.

القنفذ مقابل الثعلب

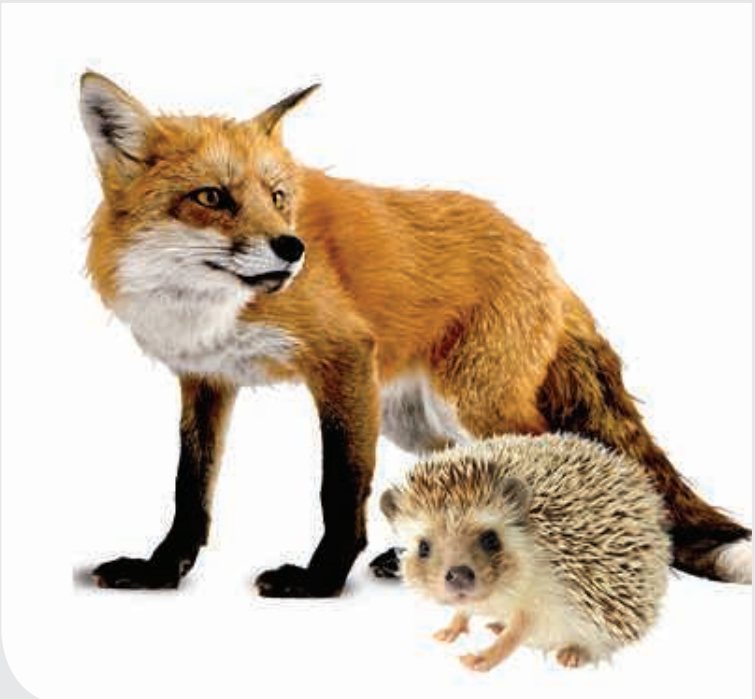

أدَّت الأبحاث التجريبيَّة التي أجراها خبير العلوم السياسيَّة «فيليب تيتلوك» حول سلامة الحكم البشري إلى بعض الاستنتاجات المهمَّة والمثيرة للدهشة. اتضح أنَّ التنبُّؤات والأحكام الصحيحة لا تعتمد على ما إذا كان المرء متفائلاً أو متشائماً، ولا تشكِّل الخلفيَّة المهنيَّة للمرء أو مكانته فرقاً كبيراً هنا، فما ثبتت أهمِّيته حقاً هو أسلوب التفكير، الذي يتفوَّق فيه «الثعلب» على «القنفذ» دائماً.

يربط القنفذ كلَّ شيء برؤية مركزيَّة واحدة؛ ووفق نظام واحد متماسك وواضح يتمُّ من خلاله التفاهم والتفكير والشعور، وذلك عبر مبدأ عام يتساوى فيه الجميع ويكون لكلِّ عنصر وكائن ومشارك فيه أهمِّيته. أمَّا الثعالب فتسعى نحو غايات متعدِّدة وتنفِّذ أفكاراً تحثُّ على الفرديَّة والآنيَّة والأنانيَّة ولا تأبه بالتفكير أو الأداء أو الكسب الجمعي.

أفكار الثعالب مشتَّتة ومتناثرة ومنتشرة، لأنَّهم يتحرَّكون على مستويات عديدة، ويمتلكون مجموعة واسعة وثريَّة من التجارب. بالنسبة إلى القنفذ، فإنَّ الحقيقة واحدة وغير متغيِّرة، وبالنسبة إلى الثعلب، فإنَّ مثل هذا اليقين يعتبر خداعاً للذات. وباختصار: فإنَّ الثعلب يعرف أشياء كثيرة صغيرة، بينما يعرف القنفذ شيئاً واحداً كبيراً. فالثعلب موسوعي، والقنفذ متخصِّص؛ والثعلب ممارس عام، والقنفذ استشاري.

ولكن لماذا يتفوَّق الثعلب على القنفذ معظم الوقت؟ تتمثَّل إحدى الإجابات في أنَّ الأفضليَّة تكون أكبر على المدى الطويل. فنمط التفكير ذاتي النقد لدى الثعالب والذي يتضمَّن الحجَّة والحجَّة المضادة يمنعها من إضفاء الحماس المفرط على تنبُّؤاتها كما تفعل القنافذ الخبيرة بشأن تنبُّؤاتها التي تقدِّمها للآخرين بوصفها خبيرة ومعتمدة، كما تساعدها رغبتها في مراجعة التنبُّؤات على مواجهة الحجَّة المضادة.

سلبيَّات تفكير القنفذ

عند التفكير في أسباب فشل العديد من مخطَّطات التنمية ذات النوايا الحسنة، أوضحت الدراسات الآثار المدمِّرة لتفكير القنفذ. وضع الخبراء المفترَضون موضع التنفيذ خطط تنمية لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصيَّات ومتطلَّبات منظومات القيم والثقافة والمعتقدات الخاصَّة، وأهمِّية التجربة المحليَّة مع تغيُّر الظروف بطريقة لا يمكن التنبُّؤ بها، وكذلك دور المعرفة الضمنيَّة التي لا يمكن لأحد أن يحدِّدها، رغم أنَّها يمكن أن تُحدث فارقاً كبيراً، وقبل كلِّ شيء، الحاجة إلى التقدُّم خطوة بخطوة للتحقُّق ممَّا إذا كان التغيير قد نجح أم لا قبل تنفيذ التغيير التالي أو التغيير النهائي. وبطبيعة الحال، يفتقر تفكير القنفذ إلى التواضع الضروري لمنع الأخطاء من أن تتحوَّل إلى كوارث.

في تنزانيا، اجتمع خبراء البنك الدولي ومجموعة من خبراء التخطيط لدعم حملة «أوجاما لتنمية القرى». كان مفهوم «أوجاما» هو المفهوم الذي يشكِّل أساس سياسات التنمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة للرئيس «يوليوس نيريري» في تنزانيا بعد استقلالها عن بريطانيا في عام 1961. علماً بأنَّ كلمة «أوجاما» السواحيليَّة تعني «العائلة الكبيرة»، أو «التشاركيَّة»، وكمفهوم سياسي فإنَّها تعني أنَّ الفرد لا يصبح إنساناً إلا من خلال الناس أو المجتمع. وبدايةً من عام 1973، تمَّ ترحيل البدو والمزارعين من بيوتهم وأعيد توطينهم على الطرق الرئيسة ليتمكَّنوا من الحصول على الخدمات العامَّة بسهولة، واستبدلت الممارسات الزراعيَّة التقليديَّة بالزراعة وفق الطرق العلميَّة. وبسبب حرمانهم من البيئة التي يفضِّلونها، افتقد البدو والمزارعون كلَّ المعرفة المحليَّة. فما رآه المخطِّطون تفكيراً محافظاً وتخلُّفاً معرفياً، رآه المزارعون حكمة متراكمة من الخبرات. وكانت النتيجة كارثة بيئيَّة ومجاعة. وفي إثيوبيا أيضاً، عندما أعاد «منجستو هيلا مريام» تسكين أكثر من أربعة ملايين شخص في عام واحد، كانت النتيجة أسوأ.

تميل خطط القنفذ بقوَّة للتغاضي عن الاختلافات، وهذه أخطاء لا يرتكبها تفكير الثعالب. والتجربة تشير إلى أنَّ النظريَّة الاقتصاديَّة لا تكفي بعموميَّتها لنجاح خطط التنمية، إذ يحتاج المرء إلى فهم الثقافة والمؤسَّسات والبيئة المحليَّة والتاريخ، وكلِّ ما ينطوي على السرد والفكر والمنظور التاريخي والإنساني. فليكن تفكيرك ثعلبياً، مهما انتصر علم الاقتصاد لتفكير القنفذ. قد يكون من المريح التمسُّك برؤية واحدة للعالم،

وتجاهل كلِّ ما عداها، ولكنَّ هذا لن يساعدك على التنبُّؤ بالمستقبل. وهنا تبرز أهمِّية التعلُّم من التخصُّصات الأخرى، وطرح التساؤلات الحالمة والاستشرافيَّة والجريئة حول صحَّة الافتراضات الأساسيَّة الخاصَّة بكلِّ ما هو إنساني وإبداعي ومجرَّد.

الاقتصاد المنزلي

يعرِّف الاقتصاديُّون «السلعة العاديَّة» بأنَّها السلعة الجيِّدة التي يزيد عليها الطلب عندما يرتفع الدخل. أمَّا السلع الرديئة فهي التي ينخفض عليها الطلب عندما يرتفع الدخل. فلماذا تميل الأسر ذات الدخل الأعلى إلى تقليل عدد الأطفال، وتزيد الأسر الفقيرة من عدد أبنائها، مع أنَّ الأطفال ليسوا سلعة رديئة؟

تماماً كما تأخذ الجامعة مدخلاتها (من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظَّفين والبنية التحتيَّة)، من خلال عمليَّة إنتاج تتمخَّض عمَّا نسمِّيه «الخدمات التعليميَّة»، يمكننا أن نفكِّر في «الأطفال» كسلعة توفِّر المنفعة التي يتلقَّاها الزوجان بوجود طفل. فالطفل هو أحد المُدخلات، وعندما يجتمع مع الكثير من العوامل الأخرى، مثل الاستثمارات التعليميَّة والنفسيَّة والوقت أيضاً، يُنتج الزوجان ما يمنحهما السعادة؛ أمَّا الأزواج الأكثر ثراءً فيمتلكون تكلفة فرصة بديلة لاستثمار وقتهم، فينخرطون في عمليَّة إنتاج سلع أقل، ولكنَّها عالية الجودة. وتعدُّ المدارس الخاصَّة والمدرِّسون الخاصُّون والإجازات والمربِّيات أدوات ومنصَّات لإنتاج عددٍ أقلَّ من الأطفال كسلع متميِّزة. وحتَّى لو ارتفع الدخل وظلَّ عدد الأطفال منخفضاً، فإنَّ سلعة «خدمة الأطفال» – المنفعة التي تتلقَّاها من وجود طفلٍ واحد على الأقل – ستميل تلقائياً إلى الارتفاع.

ما يزعج مفكِّري العلوم الإنسانيَّة بشأن هذا التحليل هو سبب رفضهم له. فالقول إنَّ القرارات الاقتصاديَّة تؤثِّر في عدد الأطفال الذين ينجبهم الناس بسبب زيادة الاستثمار في كلِّ طفل يختلف عن القول إنَّ السبب في أنَّ الناس ينجبون أطفالاً هو أنَّهم يعتبرون الأطفال خدمات. وثمَّة شيء مثيرٌ للقلق بشأن المنفعة التي يقدِّمونها، فغالباً ما يشعر الآباءُ بأنَّهم يقدِّمون تضحيات من أجل أطفالهم، بغضِّ النظر عمَّا إذا كانت التضحية تستحقُّ التعويض بالمتعة التي يعيشها الآباء في المستقبل. فإذا كانت المُخاطرة بإنجاب الأطفال هي الخسارة الإجماليَّة لخدمات الأطفال، كما هو حال الاستثمارات الأخرى، فإنَّ الأبوَّة ستكون أسهل بكثير. ومن زاوية المنظور الإنساني، فإنَّ قصر علاقة الأبوَّة على المنفعة يدمِّر الأساس الأخلاقي نفسه.

التفكير الشمولي والاقتصاد السكَّاني

قدَّم «ريتشارد إيسترلين» أستاذ الاقتصاد في جامعة جنوب كاليفورنيا، إسهامات كبيرة في مجال التحوُّل الديموجرافي. فقد انتقلت دولة بعد أخرى من ارتفاع معدَّل المواليد، وارتفاع معدَّل الوفيات إلى انخفاض معدل المواليد، وانخفاض معدَّل الوفيات. شهدت معظم هذه البلدان في البداية انخفاضاً في معدَّل الوفيات قبل انخفاض معدَّل المواليد. ظلَّ علماء السكَّان يراقبون هذا التحوُّل، حتَّى قدَّم «إيسترلين» إطاراً دمَج رؤى علماء الاقتصاد والاجتماع والأحياء والمؤرِّخين وعلماء الأنثروبولوجيا معاً، وحدَّد ثلاثة عوامل مترابطة لهذه الظاهرة، وهي: الطلب على الأطفال، العرض الطبيعي للأطفال، وتكلفة تنظيم معدَّل المواليد.

في المراحل الأولى من التنمية الاقتصاديَّة، يرتفع الطلب على الأطفال؛ فلماذا يطلب الأزواج أطفالاً أكثر ممَّا يستطيعون الحصول عليه؟ يزداد الطلب على الأطفال لأنَّهم مكلِّفون نتيجة انخفاض التكاليف المباشرة وغير المباشرة. وغالباً ما تكون التكاليف المباشرة مثل الغذاء والسكن قليلة التكلفة في البيئة الريفيَّة، أمَّا التكاليف غير المباشرة فهي أنَّ (الفرص) تكون منخفضة لأنَّ عائدات سوق العمل الضائعة لمقدِّم الرعاية الرئيس متواضعة، ولا سيَّما صافي مساهمة الطفل في دخل الأسرة، والتي قد تكون عالية نسبياً في البيئة الزراعيَّة، وهذا ما تُفضِّله الأسرة الكبيرة وفقاً للمعايير الاجتماعيَّة.

ولكن ماذا عن العرض؟

العرض الطبيعي للأطفال هو عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة في غياب الجهد الواعي للحدِّ من عدد المواليد. قد يكون هذا العرض محدوداً بسبب ارتفاع معدَّلات وفيات الأطفال وانخفاض مستويات الخصوبة نتيجة للأمراض وسوء التغذية. فلو كان متوسِّط العرض الطبيعي خمسة أطفال أحياء، فماذا يفعل الزوجان إذا كانا يريدان سبعة أطفال ولا يمكنهما سوى إنجاب خمسة؟ من المؤكَّد أنَّهما لن يفكِّرا في تحديد النسل وتقييد عدد المواليد.

ولكن مع النموِّ الاقتصادي، فإنَّ الطلب ينخفض على الأطفال ويزداد العرض الطبيعي. ومن ناحية الطلب، ترتفع التكاليف المباشرة وغير

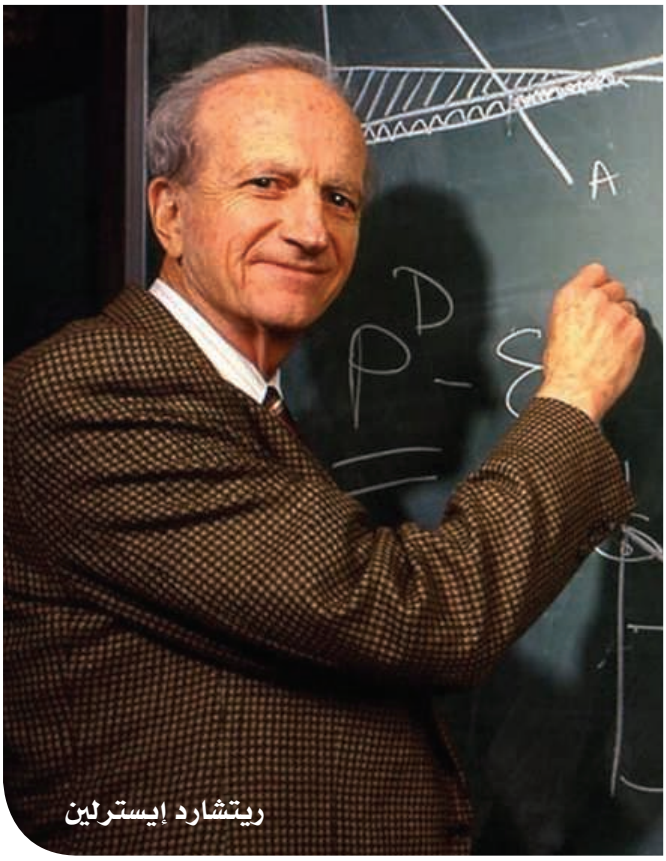

ريتشارد إيسترلين

المباشرة للأطفال. وعلى جانب العرض، تنخفض معدَّلات وفيات الأطفال وتتحسَّن الخصوبة. في البداية، لا يبذل الأزواج أي جهد واعٍ للتأثير في عدد المواليد، ولكن في نهاية المطاف يتغيَّر ذلك. أيٍ إنَّ معدَّلات الإنجاب غير الخاضعة للسيطرة ستجعل العرض الطبيعي للأطفال يصل إلى ثمانية أطفال، وهذا يتجاوز الطلب الذي لا يزيد على ثلاثة أطفال، فوجود خمسة أطفال غير مرغوب فيهم يدفع الأسر إلى استخدام تقنيات تقليل معدَّل الإنجاب ووسائل منع الحمل. من الناحية الاقتصاديَّة، فإنَّ تناقص المنفعة المرتبط بالإنجاب غير الخاضع للسيطرة يتجاوز التكاليف (الماديَّة والنفسيَّة) المتعلِّقة بتنظيم الإنجاب.

ولهذا النمط عواقب مهمَّة على وضع السياسات. تتمثَّل إحدى هذه العواقب في أنَّ توفير وسائل منع الحمل مجَّاناً عندما يرتفع الطلب على الأطفال يعدُّ إهداراً للوقت والمال. والحلُّ السليم هو الاستخدام الفعَّال للموارد برفع تكلفة الأطفال عن طريق زيادة تعليم الإناث، إلى جانب دخول الإناث في سوق العمل. ولهذا يقول خبراء التنمية

إنَّ أفضل وسائل منع الحمل في العالم هو تعليم المرأة، ليس لأنَّ التعليم يغيِّر العادات والأذواق، بل لأنَّ زيادة الأرباح الضائعة يرفع من تكلفة تربية الأطفال فيقلُّ الطلب، كما يقول «إيسترلين».

تعكس نظريَّة «إيسترلين» مدى أهمِّية تعدُّد التخصُّصات؛ فهو لا يلغي التخصُّصات الأخرى، بل يدمجها، فبينما يركِّز المنهج الاقتصادي على تأثير التغيُّرات في الدخل والأسعار والطلب، فإنَّ التفكير التكاملي يتعمَّق في البيولوجيا ويدرك أهمِّية الخصوبة ووفيات الأطفال، وفي علم الاجتماع فيدرس المعايير الاجتماعيَّة المتعلِّقة بحجم الأسرة، ولهذا فهو نهج شمولي، أكثر ذكاءً وانتباهاً.

الجريمة والعقاب

إذا كان الاقتصاد يستطيع تحديد الخيارات، فقد يستطيع تفسير كلِّ شيء. هذه هي وجهة نظر أحد علماء الاقتصاد الأكثر تأثيراً في كلِّ العصور وهو «جاري بيكر»، الذي وسَّع نطاق التحليل الاقتصادي ليضمَّ ظواهر السلوك البشري. ويوضِّح عمله المتعلِّق بالجريمة نقاط القوَّة والضعف في المنهج الاقتصادي. في أحد المواقف، كان «بيكر» مضطراً إلى الاختيار بين مكان قانوني وغير مريح لركن السيارة، وبين مكان آخر غير قانوني ولكنَّه مريح. وبعد الموازنة بين تكلفة المخالفة واحتمال الحصول عليها، وبين الراحة المضافة، اختار بعقلانيَّة ارتكاب المخالفة. ثمَّ طرأت له فكرة أنَّ مثل هذا التفكير هو أفضل طريقة لتفسير الجريمة، فماذا لو اعتمدنا منهجاً اقتصادياً في تفسير كلِّ شيء، بدلاً من التفسير السيكولوجي؟ هل سنتمكَّن من تصميم طرق أكثر فاعليَّة لتحديد العقوبات وتوظيف وسائل مكافحة الجريمة؟ لقد مهَّدت أفكار «بيكر» هذه لتغيير الكثير من السياسات القائمة واستبدال سياسات جديدة بها.

اتبع «بيكر» منهج التحليل الاقتصادي الذي يفترض أنَّ الشخص يرتكب جريمة إذا كانت الفائدة المتوقَّعة تتجاوز ما يمكنه الحصول عليه باستثمار وقته وموارده في أنشطة أخرى.

هكذا يصبح بعض الناس مجرمين، ليس لأنَّ دافعهم الأساسي يختلف عن دوافع الآخرين، بل لأنَّ الفوائد والتكاليف مختلفة. العقاب المتوقَّع يشمل تكاليف الجزاءات الرسميَّة وغير الرسميَّة، فضلاً عن التكاليف الماليَّة الناشئة عن التقاضي وأتعاب المحامين. عندما تكون العقوبة الرسميَّة غرامة، تكون تكلفة العقوبة هي مقدار الغرامة فقط. وعندما تكون العقوبة هي السجن، فإنَّ تكلفة العقوبة تشمل تكاليف ذهاب المجرم إلى السجن؛ وهي فقدان الدخل، وتكلفة فقدان الحريَّة، وتكلفة أي ضرر يلحق بالسجين أثناء احتجازه في السجن.

لإدراك القيمة الإنسانيَّة لمنهج بيكر، تذكَّر أنَّه إذا كان الهدف يستحقُّ المتابعة، فمن الحكمة والأخلاق السعي نحوه بكفاءة وعدم إهدار الموارد المحدودة عبثاً. فإذا كان هذا المنهج سيؤدِّي إلى استخدام أكثر فاعليَّة للموارد المحدودة المخصَّصة لمكافحة الجريمة، فينبغي النظر فيه بجدِّية. المشكلة الأساسيَّة هنا هي تطبيق «الحساب النفعي» على حياتنا. أليس هناك فرق نوعي بين مخالفة ركن السيارة والقتل؟ يخاطر المرء بالحصول على غرامة لركن السيارة لمدَّة أطول من المسموح بها، ولكن لا أحد يعاني من الشعور بالذنب جرَّاء ذلك، ولم يفكِّر أحد في إلقاء اللوم الأخلاقي على هذا الشخص، فالجريمة في جوهرها ليست مجرَّد انتهاك للقانون.

أحد الأسباب التي تردعنا عن ارتكاب الجرائم هو العقاب. يترتَّب على هذا الرأي أنَّه إذا كان بمقدور المرء ارتكاب جريمة خطيرة والخروج دون عقاب، فلا يكون هناك مانع من أن يرتكبها! ولكنَّ هناك سبباً آخر لعدم ارتكاب الجرائم هو أنَّها غير أخلاقيَّة، لذا فإنَّ استخدام منهج «بيكر» لإثبات أنَّ المنهج الاقتصادي لا يمثِّل كلَّ شيء في تفسير الجريمة أو أي سلوك آخر، ومع ذلك فهو يسلِّط الضوء على جوانب مهمَّة ويمكن أن يكون مفيدة في الواقع.

الحوار لن ينتهي

الحوار العميق والحقيقي لا ينتهي، لأنَّه يقدِّم رؤى جديدة لا يمكن توقُّعها قبل بدء الحوار، ولكن حين يبدأ الحوار، فإنَّ أفكاراً جديدة ومفيدة ومثيرة وجديرة تهاجمنا وتفاجئنا. فلنواصل تحريك مثل هذا الحوار بين علماء الاقتصاد وعلماء العلوم الإنسانيَّة. فهل نستطيع إبقاء جذوة هذا الحوار مشتعلة بين قوَّة المال وواقع الحال؟

كتب مشابهة:

Sensemaking

The Power of the Humanities in the Age of the Algorithm.

By: Christian Madsbjerg. 2017.

The Fuzzy and the Techie
Why the Liberal Arts Will Rule the Digital World.

By: Scott Hartley. 2017

You Can Do Anything
The Surprising Power of a "Useless" Liberal Arts Education.

By: George Anders. 2017.

قراءة ممتعة

ص.ب: 214444
دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 3444 423 04
نستقبل آراءكم على pr@mbrf.ae

تواصلوا معنا على

MBRF_News
MBRF_News
mbrf.ae
www.mbrf.ae

qindeel_uae
qindeel_uae
qindeel.uae
qindeel.ae

مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية
Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Global Initiatives

UNDP
Empowered lives. Resilient nations.

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة
MOHAMMED BIN RASHID AL MAKTOUM KNOWLEDGE FOUNDATION

قمة المعرفة 2017

شكراً لكم

لمشاركتكم في إنجاح قمة المعرفة 2017

KnowledgeSummit.ORG